جمهورية مصر العربية

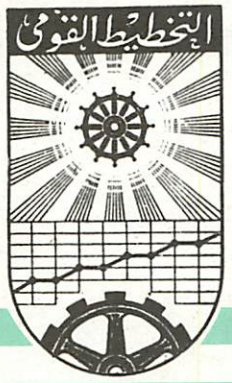

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٤١٦)

امكانات تنمية الصادرات الزراعية المصرية

اعداد

دكتور / حسين محمد صالح

ديسمبر ١٩٨٥

اعادة طبع

ابريل ١٩٨٧

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويـــات

		صفحة
مقدمـــــة :		
الفصل الاول :	مراحل العملية التصديرية للسلع الزراعيـة	٤
١٠١ ـ	مرحلة الانتـــاج	٤
٢٠١ ـ	مرحلة التجميع والتعبئـة	٧
٣٠١ ـ	مرحلة النقـــل	٨
٤٠١ ـ	مرحلة التخزيـــن	٨
٥٠١ ـ	مرحلة التسريـــج	٨
الفصل الثانى :	تطور الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٨٢ / ١٩٨٣	١٠
١٠٢ ـ	تنمية الصادرات الزراعية التقليدية	١٠
٢٠٢ ـ	تنمية الصادرات الزراعية غير التقليدية	١٢
الفصل الثالث:	بعض معوقات التصدير وكيفية مواجهتهـــا	٢٠
الفصل الرابع :	أهم العوامل التى تساعد على تنمية الصادرات الزراعية	٢٣
١٠٤ ـ	التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية فى الاراضى الجديدة	٢٣
٢٠٤ ـ	فتح اسواق تصديرية جديدة والمحافظة على الاسواق التقليدية	٢٤
٣٠٤ ـ	خفض الفاقد الزراعـــى	٢٨
٤٠٤ ـ	خفض التكاليف التسويقية	٣٠
٥٠٤ ـ	تشجيع التصنيع الزراعى	٣٢
موجز باللغة العربية		٣٥
الجداول الاحصائية		٤١
المراجـــــع		٥٦
موجز باللغة الانجليزية		

بيـان الجـداول

جـدول (١) تطور قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة ٦٠/١٩٦١ ـ ٨٢/١٩٨٣ بالمليون جنيـه

جـدول (٢) تطور كمية الصادرات من السلع الزراعية الرئيسية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ .

جـدول (٣) مقارنة متحصلات لصادرات من السلع الزراعية الرئيسية عام ٨٢/١٩٨٣ بالمحقق عـام ٨١/١٩٨٢ .

جـدول (٤) الاهداف التصديرية للسلع الزراعية الرئيسية للخطة الخمسية ٨٢/٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ (بالمليون جنيـه)

جدول (٥) تطور كمية وقيمة الصادرات الزراعية غير التقليدية من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ .

جـدول (٦) تطور كمية وقيمة صادرات الزهور من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ .

جـدول (٧) تطور كمية وقيمة صادرات النباتات الطبية من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ .

جـدول (٨) تطور كمية وقيمة صادرات الخضروات الطازجة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ .

جـدول (٩) تطور كمية وقيمة صادرات الفاكهة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ .

جـدول (١٠) نسبة صادرات البرتقال والبطيخ الى اجمالى صادرات الفاكهة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢

جدول (١١) تطور اسعار القطن الامريكى متوسط التيلة (منفيس) فى بورصة لفربول (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)

جدول (١٢) تطور اسعار القطن المصرى طويل التيلة (جيزة ٧٠) فوب اسكندرية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)

جدول (١٣) النموذج السعرى للبرتقال المصرى فى الاسواق المختلفة .

جدول (١٤) النموذج السعرى للبطاطس المصرية المصدرة للسوق البريطانى

جدول (١٥) نسبة الكمية المصدرة من بعض المحاصيل التصديرية الى الكمية المنتجة فى مصر خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ .

جدول (١٦) السعات السوقية العالمية لاهم الصادرات الزراعية المصرية عام ١٩٨٠ .

جدول (١٧) متوسط انتاج الفدان فى مصر من بعض محاصيل الغذاء الرئيسية ، مقارنة باعلى رقم قياس انتاجى امكن تحقيقه عالميا وعدد مرات مضاعفة انتاجية الفدان من هذه المحاصيل .

جدول (١٨) تطور اسعار تصدير الخضر والفاكهة فوب عن طريق ميناء القاهرة الجوى لاسواق الدول العربية خلال الفترة ٢٤ ـ ١٩٨٣/٣/٣١ .

"بسم الله الرحمن الرحيم"

مقدمة :

تعتبر قضية تنمية الصادرات المصرية أحدى الركائز الاساسية للخطه الخمسية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/١٩٨٣ — ٨٦/١٩٨٧ حيث تستهدف هذه الخطة زيادة الانتاج بما يسمح بالحد من الاستيراد وزيادة الصادرات بحيث يسبق معدل الزيادة فى التصدير معدل الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى بينما يتخلف معدل الاستيراد عنه بنسبة ملموسة وذلك من أجل تحقيق كل من التوازن الداخلى والتوازن الخارجى للاقتصاد المصرى (١).

ومن الجدير بالذكر ان قطاع التصدير يمكنه ان يقدم الكثير لدعم وتطوير هيكل الاقتصاد القومى ، اذا اتيحت له الانطلاقه المناسبة والمماثلة لما يجرى العمل به فى الدول المنافسة هذا ولقد حظى نشاط التصدير فى مصر بالاولوية من خلال توفير وتيسير التمويل التصديرى وضمان الصادرات بالاضافة الى تقديم الحوافز المناسبة لنشاط التصدير ، والقضاء على بعض المعوقات التى تقف فى طريق تنمية الصادرات (٢).

تعتبر تنمية الصادرات الزراعية احد العناصر الرئيسية لتنمية مصادر مستمرة ومستقرة من النقد الاجنبى اللازم لتمويل خطط التنمية الاقتصادية وتعويض اى انخفاض محتمل فى صادرات مصر من البترول وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وايرادات قناة السويس ، وايرادات السياحة حيث انها تتوقف على عوامل كثيرة داخلية وخارجية ، كذلك يساعد على تنويع الهيكل السلعى للصادرات بتشجيع تصدير سلع غير تقليدية بالاضافة الى جلب التكنولوجيا الحديثة فى اساليب الانتاج والتسويق من خلال التواجد فى الاسواق العالمية .

---

(١) وزارة التخطيط — الاطار التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/٨٣ — ٨٦/١٩٨٧ الجزء الاول — المكونات الرئيسية — ديسمبر ١٩٨٢ ص ٥٩ .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر بيان الحكومة الذى قدمه رئيس الوزراء الى مجلس الشعب نوفمبر ١٩٨٢ .

وبدراسة تطور الصادرات الكلية فى جمهورية مصر العربية يلاحظ انخفاض الاهمية النسبية للصادرات الزراعية من حوالى ٧٠٪ فى بداية الستينات الى حوالى ١٥ر٥٪ فى بداية الثمانينات كذلك يلاحظ ان كمية الصادرات الزراعية المصرية تأخذ اتجاها عاما تنازليا فى السنوات الاخيرة ولقد زاد الامر سوءا حيث انخفضت قيمة الصادرات الزراعية من ٤٥٤ر٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ٤٠٥ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ وبنسبة انخفاض ١١٪[1]، وامر هذا شأنه يستدعى متابعة وتقييم الصادرات الزراعية حتى يمكن الوقوف على نقاط القوه وتعزيزها ونقاط الضعف او معوقات الصادرات وتذليلها ، وفى ضوء تجارب الماضى يمكن اقتراح توصيات لتنمية الصادرات الزراعية .

وتتناول هذه الدراسة امكانات تنمية الصادرات الزراعية فى المدى القصير فى ضوء المحددات الحالية الانتاجية والتسوقية والاستهلاكية والتى تفترض الدراسة ثباتها وبذلك يمكن التحرك على المحاور التالية لتنمية الصادرات الزراعية :

١ـ مراعاة المبادئ الاساسية لتنمية الصادرات الزراعية .

٢ـ تنمية الصادرات التقليدية مثل القطن والارز والبصل والثوم .. الخ ..

٣ـ تنمية حصيلة الصادرات الزراعية غير التقليدية كالخضر والفاكهة والنباتات الطبية والزهور

٤ـ دراسة امكانية التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية فى الأراضى الجديدة .

٥ـ المحافظة على الاسواق وفتح اسواق جديدة .

٦ـ دراسة امكانية خفض نسبة الفاقد الزراعى

٧ـ دراسة امكانيه خفض التكاليف التسويقية عامة ونولون الشحن خاصة .

٨ـ دراسة امكانية التوسع فى برامج التصنيع الزراعى

٩ـ تذليل المعوقات التى تعترض تنمية الصادرات الزراعية وتقديم الحلول المناسبة .

---

(١) وزارة التخطيط : التقرير المبدئى عن الاداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الاولى ١٩٨٣/٨٢ من الخطة الخمسية اغسطس ١٩٨٣ .

ولقد استخدمت هذه الدراسة بصفة اساسية البيانات المنشورة فى الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ووزارة التخطيط ومركز تنمية الصادرات بالاضافة الى دراسات معهد التخطيط القومى ولقد واجهت الباحث مشكلة عدم توفر البيانات بالتفاصيل المرجوة بالاضافة الى تناقض بعض البيانات من المصادر المختلفة ، الامر الذى حد من امكانيه الوصول الى التحليل أكثر تفضيلا للمشاكل المطروحه .

ولقد اعتمدت هذه الدراسة على البحث الذى قدمته الى السيد الدكتور وزير التخطيط فى يناير ١٩٨٤ بعنوان " امكانات تنمية الصادرات الزراعية فى ضوء المحددات الحالية الانتاجية والاستهلاكية والتسويقية " وتهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على هذه المشكلة تمهيدا لتناول كل جزء منها بالتفصيل فى بحث مركز التخطيط الزراعى عن سياسات وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية . ومن الجدير بالذكر أنه يمكن تنمية الصادرات الزراعية فى المدى الطويل بفرض تغير المحددات السالف ذكرها .

الفصل الاول

مراحل العملية التصديرية للسلع الزراعية

من المعلوم أن برامج تنمية الصادرات لا تعنى فقط بترويج الصادرات بل أصبحت تشمل الانتاج والاعداد والتعبئة والنقل والتخزين والتكوين السعرى والتسويق ، وهذا مايلخصه خبراء التصدير بـ "P" 4 أو عناصر التسويق .

مرحلة الانتاج	P_1 = Production
مرحلة التعبئة والتغليف	P_2 = Packing
مرحلة التكوين السعرى	P_3 = Pricing
مرحلة الترويج (التسويق)	P_4 = Promotion

وفيمايلى توضيح لاهم المبادئ الواجب أخذها فى الاعتبار لتنمية الصادرات الزراعية المصرية (١) .

١٠١ — مرحلة الانتاج :

حيث يجب تغيير السياسة التصدير المصرية من تصدير فائض الاستهلاك الى سياسة الانتاج للتصدير ، بمعنى تخصيص مساحات معينة لزراعة محاصيل لاتتأثر كمياتها بالاستهلاك المحلى ، وهذا يستلزم توفير الاستثمارات اللازمة لعملية الانتاج ، ولضمان الالتزام بالمواصفات العالمية ، وقد يتطلب الامر تعديل انماط الانتاج الحالية بهدف تحسين نوعية الانتاج ليطابق اذواق ومتطلبات الاسواق الخارجية ، ولنجاح اتباع مثل هذه السياسة التصديرية يجب قبل التوسع فى سياسة الانتاج التصديرى لأى سلعة زراعية التعرف على السمات السوقية للأسواق العالمية لهذه السلعة والدول المنافسة فى كل سوق وكذلك التعرف على رغبات وأذواق المستهلكين بهذه الاسواق سواء من حيث المظهر الخارجى أو التركيب الداخلى لهذه السلعة حتى يمكن اختيار الاصناف التى تتوافر

---

(١) مركز تنمية الصادرات — ندوة تنمية الصادرات المصرية ونشر الوعى التصديرى — القاهرة ٢٥ — ٢٧ اكتوبر ١٩٨٢ .

بهـا هذه المواصفات (أو استيراد التقاوى المناسبه) مع ضرورة ضمان قابليه هذه الاصناف للتداول ومقاومتها النسبية للتلف .

ومما يجب التنبيه اليه أن عملية البحث عن اسواق خارجية يجب أن يتم قبل ظهور الانتاج مع ضرورة استمرار دراسة السوق للوقوف على التغيرات التى قد تحدث فى اذواق ورغبات المستهلكين فى الخارج أو الكميات المطلوبة حتى تكون هذه الدراسات القاعدة الاساسية لرسم سياسة الانتاج للتصدير . فبالنسبة للصادرات الزراعية المصرية التقليدية والتى لها أسواق خارجية ثابتة ولها سمعة عالمية وميزة نسبية تكاد تكون مطلقة كما هو الحال فى القطن المصرى طويل التيلة الممتاز انخفضت الكمية المصدره منه فى بداية الثمانيات الى أقل من نصف الكمية المصدره فى نهاية الستينات ، على الرغم من توفر الاسواق والاتفاقيات وكذلك الحال انخفضت الكميات المصدره من الارز والبصل والثوم . وقد يرجع ذلك اساسا الى السياسات الاستهلاكية والسياسات السعرية الزراعية التى يجب أن تأخذ فى الاعتبار مايأتى :

- أن التكاليف الانتاجية هى المحاصيل الزراعية التصديرية تتجه نحو الارتفاع بسبب الارتفاع الواضح فى أجور العمال اللازمين لاداء العمليات الزراعية والتى تعتبر من العوامل المحددة الرئيسية للانتاجية الزراعية (١) .
- أن التكاليف التى تبنى عليها الاسعار المزرعيه أقل كثيرا من تكاليف الانتاج الفعلية وبخاصة بند أجور العمال وبند الايجار لذا فأن الاسعار المزرعية وخاصة للمحاصيل التقليدية غير مجزية .

ومن الجدير بالذكر أن بعض الصادرات الزراعية المصرية أصبحت تعانى الان من ارتفاع تكاليف انتاجها وتسويقها ، مما يترتب عليه الامتناع عن التصدير لهذه السلع تلافيا للخسائر والاتجاه بها الى السوق المحلى الذى يستطيع استيعاب مثل هذه السلع ذو التكلفة الانتاجية العالية

---

(١) د . سعد طه علام ، حسين محمد صالح - دراسة تحليلية لاسعار بعض المحاصيل الزراعية معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٠٨٤ .

مما يؤدى فى النهاية الى فقدان اسواق هذه السلع نتيجة لعدم توفر عائد مجزى من عمليه التصدير

- لذلك يجب أن تظل الاسعار المزرعية للمحاصيل التصديرية متمشية بقدر الامكان مع الاسعار العالمية لهذه الحاصلات حتى يتسنى توجيه انماط الانتاج الزراعى الى اربحية أسعار السوق العالمى وزيادة الانتاج للتصدير عند ارتفاع اسعار التصدير ، وتقليل الانتاج للتصدير عند انخفاض هذه الاسعار .

- فى نفس الوقت يجب تخفيض أثر التقلبات العنيفة فى الاسعار العالمية لهذه الصادرات على اسعارها المزرعية بما يحافظ على الاستقرار النسبى فى دخول المنتجين ويجعل من السهل تهيئة الانتاج الى هيكل الطلب (١) .

- وشرط أن تكون تكاليف الانتاج لاى سلعة تصديرية فى مستوى الاسعار العالمية والمنافسة بعد تغطية نفقات المراحل التسويقية المختلفة . وكلما انخفضت تكاليف الانتاج والتسويق كلما زاد العائد التصديرى . وعموما فأنه قد يتطلب الامر فى بعض الاحيان دعم الصادرات لبعض السلع حتى تحقق مزايا نسبية مكتسبة وحتى تثبت وجودها فى السوق الخارجى ويتعود عليها المستهلك الاجنبى .

---

(١) دكتور سعد نصار ، دكتور محمد كمال سليمان : السياسات السعرية المزرعية لاهم المحاصيل الحقلية التصديرية فى مصر ، مؤتمر تنمية الصادرات الزراعية المصرية ٢٨ فبراير - ٣ مارس ١٩٨٠ القاهرة .

٢٠١ : مرحلة التجميع والتعبئة :

نظرا لما تتميز به المنتجات الزراعية التصديرية من سرعة قابليتها للتلف وحساسيتها لعملية النقل عن المنتجات الصناعية التصديرية وكذلك نظرا لتفتت وتبعثر الحيازات الزراعية أو الوحدات الانتاجية في مصر لذلك فأن الامر يتطلب اعداد مراكز لتجميع المنتجات التصديرية من الوحدات الانتاجية قبيل ظهور المحصول حتى تكون مستعدة لاستقبال الكميات الواردة من الوحدات الانتاجية المختلفة ويجب ان تكون هذه المراكز التجميعية في موقع متوسط من الوحدات الانتاجية يسهل النقل منها واليها كما يجب أن تكون مجهزة بكافة الوسائل التي تعمل على سلامة حفظ المحصول التصديري وعدم تعرضه لاشعة الشمس المباشرة .

وتشير الدراسات الى اهمية التعبئة والتغليف باعتبارها أحد العناصر الرئيسية في تقليل الفاقد في ترشيد الاستهلاك مما يؤدي الى زيادة الجزء المتاح للتصدير ، حيث يقدر الفاقد من الانتاج الزراعي بسبب سوء أو حتى عدم تعبئة بحوالي ٤٠٪ ، وترتفع نسبة الفاقد في محاصيل الخضر والفاكهة وتنخفض في المحاصيل الاخرى .

ونظرا لدخول هذه السلع التصديرية في مجال المنافسة بالاسواق الدولية لذلك فأن الامر يقتضي ضرورة عرض هذه السلع في صورة لاتقل عن مثيلاتها من الدول المنافسة ، ويقع على عاتق الهيئة العامة للرقابة على الصادرات مسئولية حماية سمعة تجارتنا الخارجية وخاصة الحاصلات الزراعية ومنتجاتها وذلك وفقا لمواصفات محددة بلجان عليه وطبقا لمواصفات السوق الاوربية المشتركة وصادر بها قرار من وزارة الاقتصاد يتضمن الشروط والمواصفات الواجب توافرها في كل سلعة مصدره للخارج كحد أدنى للمواصفات وطبقا للقانون رقم ١١٨ لسنه ١٩٧٥ بشأن التصدير والاستيراد .

لقد أظهرت نتائج الدراسات التسويقية في اسواق العالم ان السلع غير المعبأه تعبئة سليمة تنال أسعار منخفضة بقدر كبير لايتناسب مع فروق تكلفة التعبئة ، علاوة على أن التعبئة السليمة تعمل على ضمان وصولها بحالة جيدة وسليمة وميسرة الى المستهلك الخارجي ، وقد من اسواق خارجية فقدت

نتيجة إعمال عملية التعبئة والتغليف والتى تختلف حسب طبيعة السلعة والظروف الجوية ووسيلة النقل . فى المدى القصير يسمح للمصدرين باستيراد مواد التعبئة والتغليف مباشرة للمحافظة على مستوى عبوات السلع التصديرية مع استخدام اسلوب الدروباك او تقديم التسهيلات الجمركية اللازمة كالاكتفاء بخطاب ضمان بدلا من دفع تأمين .

٣٠١ - مرحلة النقل :

تتضمن عملية التصدير نقل المحاصيل من اماكن انتاجها الى اماكن توزيعها ويتضمن هذا المجال كلا من النقل الداخلى والنقل الخارجى ، وتعتبر تكاليف النقل الداخلى والخارجى أحد المحددات الرئيسية لتشجيع الصادرات الزراعية حيث تتطلب تجهيزات خاصة أثناء عمليات النقل المختلفة . ومن الملاحظ (كما سيرد ذكره) الارتفاع المستمر لتكاليف النقل الداخلى والخارجى مما يؤدى الى ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالى انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه

٤٠١ - مرحلة التخزين :

يعتبر اعداد وسائل التخزين اللازمة لحماية وحفظ المنتجات الزراعية التصديرية أحد الوسائل الهامة لنجاح السياسية التصديرية وخاصة للمحاصيل سريعة التلف كالخضر والفاكهه والزهور . لذلك يجب توفير المخازن المناسبة سواء فى مناطق الانتاج او فى الموانى عند الشحن . وحيث أن الانتاج الزراعى يتسم بالموسمية ومع استمرار الطلب عليه تزيد اهمية التخزين لحفظ الانتاج من وقت الحصاد الى وقت الاستهلاك ، أو لحين توفر الفراغات اللازمة بوسائل الشحن أو لحين ارتفاع الطلب على هذه المنتجات فى الاسواق الخارجية .

٥٠١ - مرحلة الترويج :

لنجاح العملية التصديرية يجب القيام بدراسات متعمقة للاسواق الخارجية لكل منتج تصديرى ولكل دولة واتاحة هذه البيانات للمصدرين سواء فى القطاع العام أو الخاص .

وقد يكون من المناسب اقامة اسابيع ترويجية واسابيع عروض ودعاية للمنتجات المصرية فى الاسواق المختلفة ، كما يجب الاهتمام بالدعاية للمنتجات التصديرية بصورة دورية ومتطورة فى الاسواق الخارجية وذلك عن طريق وسائل الاعلام المختلفة الخاصة والمرئية منها .

بالاضافة الى تطوير العلامة التجارية وتسجيلها فى سجلات الادارة الفنية لدول السوق كل هذه العوامل تساعد على تعريف المستهلك بالمنتج ومزاياه وذلك يؤدى الى تنمية الصادرات الزراعية .

الفصل الثانـــى

تطور الصادرات الزراعية المصريـــــة

خـــلال الفترة (١٩٦٠ ـ ٨٣/٨٢)

بدراسة تطور قيمة الصادرات الزراعية فى ج ٠م٠ع خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٣/٨٢ يتضـــح أنها تأخذ اتجاها عاما تصاعديا خلال فترة الدراسة حيث زادت من ٦ ر١٤٣ مليون جنيه عام ١٩٦٠ الى حوالى ٤٠٥ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ كما يوضحه الجدول رقم (١) ، وتتسم حصيلة الصادرات الزراعيه بالتقلب شانها فى ذلك شأن الانتاج الزراعى وبلغت الصادرات اقصاها عام ٨٢/٨١ بحوالى ٩ ر٤٥٤ مليون جنية ، وترجع تلك الزيادة فى قيمة الصادرات الى العوامل الاتيـــة :ـ

أ ـ زيادة الاسعار العالمية لهذه المحاصيل على الرغم من انخفاض الكميات المصدرة (انظر جـــــدول رقـــم ٢) ٠

ب ـ خفض سعر صرف الجنيه المصرى وخاصة عامى ١٩٦٢ ، ١٩٧٩ ٠

ويلاحظ اتجاه متوسطات معدلات الزيادة السنوية لقيمة الصادرات الزراعية تدريجيا نحو الانخفـاض حيث بلغت تلك المعدلات اقصاها فى الستينات يليها السبعينات وبقدر متوسط معدل الزيادة السنوى خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣/٨٢ بحوالى ٦ ر٢ ٪ ويرجع ذلك لعوامل كثيرة على رأسها :

١ـ اعتماد السياسة التصديرية للحاصلات الزراعية على فائض الاستهلاك المحلى ٠

٢ـ تزايد معدلات الاستهلاك عامة والسلع الزراعية خاصة ٠

٣ـ معدلات الزيادة فى الانتاج الزراعى أقل من معدل الزيادة فى الاستهـــلاك ٠

٤ـ عدم كفاءة السياسات السعرية الزراعية احدث خلل فى هيكل الانتاج الزراعى واهمال الزراع فى زيادة الانتاجية للفدان ٠

٥ـ عدم كفاءة السياسات التسويقية الداخليـــة ٠

٦ـ تخلف برامج التصنيع الزراعـــــى

٧ـ زيادة الفاقد الزراعى فى المراحل المختلفة من الانتاج حتى التصدير ٠

٨ـ عدم كفاءة السياسات التسويقية الخارجية من حيث :

- عدم القدرة على فتح اسواق جديدة للمحاصيل الزراعية غير التقليدية .
- عدم القدرة على المحافظة على الاسواق التقليدية وعدم الوفاء بتنفيذ حصص الاتفاقيات بالنسبة للصادرات التقليدية .

٩ـ المعوقات والمشاكل المختلفة لتنمية الصادرات الزراعية .

هذا ولقد زاد الامر تعقيدا حيث انخفضت قيمة الصادرات الزراعية المصرية من ٤٥٤ر٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ٤٠٥ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ وبنسبة انخفاض ١١٪ حيث انخفضت صادرات السلع الزراعية (باستثناء الموالح التي زادت صادراتها بحوالى ٢٩ر٢٪) بنسب متفاوتة بلغت اقصاها ـ ٧٠٪ في الارز وادناها ـ ٨ر٤٪ في صادرات القطن .. (انظر جدول رقم (٣) .

وبدراسة خطة الصادرات الزراعية يتضح أنه لايتوفر سوى بعض الاهداف الاجمالية للصادرات الزراعية خلال الخطة الخمسية (٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ كما هو مبين بالجدول رقم (٤) وبناء على ذلك يمكن القول ان سياسة الصادرات الزراعية للخطة الخمسية ايضا يعتمد على سياسة فائض الاستهلاك .

ويمكن تقسيم الصادرات الزراعية الى صادرات زراعية تقليدية وهي الصادرات التي لها أسواق عالمية مستقره كالقطن والارز والبصل والثوم ، وصادرات زراعية غير تقليدية لم تطرق الاسواق العالمية الا حديثا وبكميات متذبذبة من عام لاخر أو ليس لها سمعة عالمية في تصديرها ويراد فتح اسواق جديدة لهـا .

١٠٢ : تنمية الصادرات الزراعية التقليدية :

بدراسة تطور الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية التقليدية وهي تشمل القطن والارز والبصل والثوم كما هو مبين بالجدول رقم (٢) يتضح انها تتناقص وذلك بسبب زيادة الاحتياجات المحلية بمعدل أكبر من معدل زيادة الانتاج من هذه المحاصيل من ناحية والى عدم فاعلية السياسات التسويقية من ناحية أخرى .

فبالنسبة لصادرات القطن وجد أنها تأخذ اتجاها عاما متناقصا من حوالى ٣٫٧ مليون قنطار عام ١٩٧٥ الى حوالى ٣٫٣ مليون قنطار عام ١٩٨٠ ، ولعل مايخفف من اثر هذا النقص فى صادرات القطن الخام نجد تزايد صادراتنا من غزل القطن من ٣٢ ألف طن عام ١٩٧٥ الى ٤٦ ألف طن عام ١٩٨٠ ، كذلك زادت صادراتنا من المنسوجات القطنية من ٩ آلاف طن الى ١٢ ألف طن خلال نفس سنتى المقارنة وايا كانت هذه الزيادة فالملاحظ انها تقل بكثير من النقص الذى حدث فى صادرات القطن ولايعوضه بأى حال من الاحوال (١) .

ويمكن تنمية صادرات القطن بالوسائل التالية :

١- خفض كمية الفاقد من محصول القطن والذى يقدر بحوالى ٣٠٪ فى المراحل المختلفة سواء الانتاج او التسويق حيث يلاحظ فى السنوات الاخيرة اهمال الزراع فى القيام بالجنيه الثانية بسبب عدم توفر العمالة وارتفاع اجورهم لدرجة ان عائد المزارع من الجنيه الثانية لايغطى حتى تكاليف الجنى .

٢- اعادة النظر فى السياسة السعرية الزراعية وخاصة محاصيل التسليم الاجبارى .

٣- ضرورة التركيز على تصدير القطن المصرى طويل التيلة حيث لمصر فيه ميزة تكاد تكون مطلقة . ولقد بلغ سعر تصدير الوحدة من القطن جيزة ٧٠ حوالى ١٥٢ ٪ من سعر الوحدة من القطن الامريكى منفيس متوسط التيلة فى سوق ليفربول كما هو موضح بالجدولين رقم (١١ ، ١٢) ، من الجدير بالذكر ان قيمة انتاج فدان قطن بالاسعار العالمية يمكن ان تغطى قيمة استيراد القمح الذى ينتج فى ٢٫٥ فدان (٢) .

---

(١) وزارة التخطيط : مشروع الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ - المجلد الثامن الاستيراتيجية العامة للتجارة والمال ص ٤٠ - القاهرة - أغسطس ١٩٨١ .

(٢) دكتوره دلال محمود مصطفى : استخدامات نظرية الميزه النسبيه فى الدول الناميه بالتطبيق على القطن المصرى ومنتجاته - رسالة دكتوراه - كلية الاقتصاد - برلين - ١٩٨٣ .